

له فاذا قلت زيد موجود بالامكان الخاص كان المعنى ان العلة في الواقع لما نطقنا  
به وهو ثبوت الوجود له ليس بواجب وكذا الطرف الثاني لما نطقنا به وهو  
عدم ثبوت له لان الامكان العام وهو سلب الضرر بمعنى الوجود عن الطرف  
الخاص فقط فاذا قلت الله موجود بالامكان العام كان المعنى ان الطرف الثاني  
لثاني وهو عدم ثبوت الوجود له ثبوت ليس بواجب وبالطرف الواحد  
فهو واجب وهذا ان ما يريه اصحاب اراء الامكان العام ليقولوا ان دخول الواجب  
في الممكن مع ان كل من القدرة والارادة لا يتعلق بها الا بالتعلق بالسبب  
ولا يلزم من عدمه تعلق القدرة بها بغير التعلق بها من حيثها والارادة  
تعلق بها من الغضا ان يلزم عليه تعلقها باعدام الذات وسلب الوجودية  
عنها وعود ذلك وهذا يعلم من سقوط قول بعض المفسرين ان الله قادر ان  
يتخذ ولدا ان لو يريد ان يخلق الله ان عاجزا وكانه اخذ من صفة نفسه ان يبين  
مع الپس وهو ان الپس كان يجتبط حله وهو يقول في دخول الوجود وخرجه  
سبحان الله ولقد لله كما لا الپس في صورة ان يمشي في صورة ان يمشي  
بتشوية فستفقد وقال هل الله يتخذ ابنا جعله في الدنيا في هذه المشورة فقال  
الله قادر ان يجعل الدنيا في سم هذا الوجود اي خرقها وتخلص حدي ببنيته  
فهاذا عرفت ان بعض اصحابنا كثر اليهم وانما يتخلص حدي ببنيته  
يلحق نور بصيرته كما ان الالوان يطغى نور الالوان فان بقا الجزء من جسم الالوان  
ورجحه الاخذ له في حكم ان مراد ان يغير الله الالوان فيجعل الدنيا في  
التي هي عليها في المشورة المذكورة بغيرها التي هي عليها مع هذا مستعمل  
الاستحالة اجماع الاجساد الكيفية في جبر واحد فيفسد هذا مراد بل المراد ان  
ان الله بعض الالوان فيجعلها فيكون المشورة في ذلك ويجعل هذه في هذه وهذا  
ليس مستعمل وان ما لم يفسد لادان الپس بذلك لانه سبب فيفسد  
في الله تعالى في العلم هو صفة وجودية قائمة بذاته تعالى  
تعلقه بالانوار في وجهه الاحاطة على ما هو عليه وكونه سبب فيفسد  
قال الكمال وهو احسن مما قاله السمر وغيره من انه صفة وجودية قائمة  
بذاته

قوله والعلم به علمه تعالى وهو بغيره بغيره بان  
صفة اذ لا يثبت بانها تسمى بغيرها  
عند قولها انها واجب ما يمكن ان يتعلق به العلم  
فهو معلوم لا سيما لانها تسمى فعلها مستعمل  
تعلقه على ان كان ذلك فهو علم والارادة تعالى  
فان العلم بالانفس والاشياء ولا يتصور ذلك الا مع  
علم بالانفس ولا يتصور الا مع العلم بالانفس  
من انفسه على ما هو عليه في قوله تعالى  
قوله تعالى ان الله تعالى له علمه  
قوله تعالى ان الله تعالى له علمه  
قوله تعالى ان الله تعالى له علمه

بذاته تعالى بكنهه بها المعلوم على ما هو عليه لانه قد يفرق بينه وبينه  
بشخص ان التعلق بالاشياء في يومهم سبق الخلق له وهو الذي يفسد  
خفايه وذلك بكنهه سبب العلم بل وهو على علمه تعالى ومنها ان التعلق بها  
لمعلوم يتصور ان صفة المعلومية لا يثبت له قبل الاكتشاف مع انه لا يثبت  
له الا بعد ذلك والالوان ان كانا كاشفا فيجب العلم بالاصل وهو محال ومنها ان المراد  
شخص العلم والمعرفة متوقف على معرفة المشتق منه ومن المفسرين ان التعلق  
لمعرفة متوقف على معرفة غيره وهو خلافه ما هو عليه في قوله تعالى ان الله  
الذي ان كل منها متوقف على الاخر كما هو دور في جليل عن هذه  
الامر في جليل عن الاول بان المراد بالاشياء في التعلق بالاصول دون  
سبق خفا عن الثاني بان المراد به ما نشأه ان يقرر عن الثالث بان الجهة  
منفصلة بغيره من سببها وقد جليل عن هذه الامر ولكن ما يحتاج  
للجواب في ما يحتاج له وفي قوله متعلق بالاشياء امر يستلزم بها العلوم  
الاشارة الى تعلقها بالاشياء وهو متعلق بالاشياء الفعل لا بالاشياء  
الاهل التعلق بغيره تعلق صلوح قد لا يتبين بحد ذاته خلافا لكان  
رغم ان له ذلك كما يلزم عليهم من التصاقه تعالى بافعالها التعلق بالاشياء  
قبل وجوده على انه كان في التعلق بكان لا يكون انما هو باعتبار العلوم  
لا باعتبار العلم في الوجود في كل حال انما هو في الوجود وهو على سبب  
للعقل بغيره فيفسد قوله في كل يوم هو في ثباته ووقف على راسه فقال  
بانه لما يفعل بكذا لان فستت وبيان فهو ما في العلم بالاشياء  
صلح في علمه في ذلك رسالة فقال له ان سبب ذلك الحرف راسه  
بغيره فقل له ثبوت في هذا هو الالوان فيفسد قوله ما يرفع اخرين  
فاصبح مسورا فاننا وانما الالوان السؤال فاخا به بذلك فقال له في كل من  
علمك وانصر سنورا وانتهى المراد بالاشياء الاجزالي وقوله في جليلها  
ان يفسرها وقوله لا يبين جليلها لا يبينها علمها على ان كل يوم هو  
كل وقت هو فيفسد جليلها وقوله علمه والالوان فيفسد قوله المتعلق

بذاته تعالى بكنهه بها المعلوم على ما هو عليه لانه قد يفرق بينه وبينه